

وقدنا في جريدة الطمان العتيبة على مقالة
اقتصادية فيما صارت عليه الحالة المالية العراقية
من حسن لانتظام والتقدم الذي وإن لم يكن
سرعا إذا قايلاه بحالة بعض الدول العظمى كفرنسا
وإنجلترا إلا أنه يشهد بحسن الاستقبال ويدل على
أن الجهات المعنية ذهلت في دور جديد من
التمعن في أسباب الثروة والعمران وذلك أن

الضحية من نظر المحاكم الفرنسية لديه وتنتقل
العراق البانحة من تشيئة العداكم وبها يتحقق
وجود العداكم لالامية أمنة من الكدر والنزاع وان
لم يزل الرافق السالم بين اعضاء اللجنة في
أوجه الاتصال المقدم ذكرها فهم يطالبون بالايجاد
مدور لالتحين قانونيتين يتضمنان مغرب اللجنة
العامه الالاحة لاوى في حال الجزائريين المسلمين
الستونيين بالهككة ولا حاجة لنا الى الالتحاق
قائيا بخصوص ما في هذه الحالة من المضار بالنظر
الى الهيئة العديلية ومثلها الهيئة الارارية فهولا
الافراد هم فرنسيو البربعة بمقتضى القوانين
الجزارية ولكنهم في نفس الامر من الهيئة التونسية
بإفكارهم وأخلاقيهم وطبقهم وكثير منهم فروا
عائلة الجزائر لتلصا من حل السلطة الفرنسية
على أنهم يحتجبون في المملكة بانهم فرنسيو
تتبعه تبعاً من اداء المجبتي وتغاضيا عن القوانين
العالية وليس للدواة العسية يد طائلة عليهم
لما ان كثيرا منهم فاضلون بجهلهم بعيدة عن مرا
العمران التي بما أفرق من الجدونية ويصن قضاوا
الصالح فاذا ازان كسراء لاهالي جبرهم تشكروا
الظلم ووقعوا ارمهم في الحالة ما ذكر بامورجي لالام
التوسمية الى العداكم الفرنسية مطالبين الى
بفراوات مالية ونهاية الامر ان الرافقين المدينين
لا يقدمون على دفعهم بمقتضى وظالهم لانه لا
اوم من النفوس ما اوكله الجهات المختلطة
الجزائر وهذه الحالة هي السبب في صعوبة
ممكنة وربما حدثتها بطول المدة تشويش
لاماكن التي يقطنها سواد هظيم من السكان
هذا الصنف وقد رأينا من الصلاح استدعاء
انظار الدولة الى هذه المسالة

اللائحة الثانية تشمل على مذهب الدول
في تدوين اقسام الاحكام التونسية القابلة للتدوين
فصل م وشرح القوانين مصدر النص
والدعوى وبذلك يعطى انصافها بوجه الس
بقيا مدى احكام للائحة السجلة والقوانين لاد
فلاحكام الشريعة التونسية كادت ان تكون
بافية على حالة الاحكام العرفية وزيادة
ذلك فكتارة المصلات بين التونسيين والاجانب
بسبب الحالة التي اصبحت عليها المملكة
اليوم ونشا على ذلك تغييرات هائلة جدية
وكثيرا ما دعت هذه الحالة الحاكم الفرنسي
سد ما فقد من احكام تلك القوانين والمشرور
واكمل ما نقص منها ان لم نقل لاعادتها باوة
الحاكم المشار اليها اذا ثبت منه وجوده خضوع
لها بكل احترام فاذا احدثوا ضربا من قوانين
احكام المجلس على الصورة المشار اليها فان
لا يضرجون عن وطنيتهم بل يكون لامرهم

ذلك وجو أهم مبادئ بنص المادة ١٤٠ من القانون
القضاء في ما صحت منه الشارع
بما يقتضيه نور المعارف والانصاف في
احكام محاكمنا وضا على ما قامت به من الم
في حق لا اية التونسية ففيها ما في غيرها
الحل وصرحوا استقرارها على وجه مطلق
شك أن بعض الاحكام التونسية غير قابلة